

15

التكوين من أجل مساندة سياسات التشغيل والرفع من مردودية العمل



التكوين من أجل مساندة سياسات التشغيل والرفع من مردودية العمل

لما كانت مواردنا البشرية تمثل أثمن ثروة وأنفس رصيد، فإننا سنضعف الجهود من أجل مزيد تطوير قدراتها، والارتقاء بكفاءاتها في مختلف المجالات، بما يواكب التحولات المتسارعة، في عالم لا مكان فيه إلا لمن امتلك ناصية المعرفة والابتكار، وأحسن التحكم في التكنولوجيا المتقدمة، وتشبع بعقلية التفوق والتألق. وإن النقلة النوعية التي نريدها لمنظومة التكوين في بلادنا هي من المحاور الأساسية لهذا التوجه، وهي تمر عبر :

1/ برنامج تأهيل شامل :

في خدمة أطراف ثلاثة هي :

- طالبي الشغل.
- والمؤسسة والقطاعات الاقتصادية.
- والجهات وحاجياتها التنموية والاستثمارية.

بذلك نرفع تحديات المرحلة القادمة في ضوء مقتضيات التطور الاقتصادي والتكنولوجي المتواصل، ونفتح آفاقا أرحب للاستثمار في القطاعات الواعدة والمجددة، وسنعمل على :

2/ تطوير مسلك التدريب المهني :

من خلال :

- تفعيل دور مراكز التكوين وجعلها مراكز للتكوين والتدريب.
- دعم التدريب داخل المؤسسة وتكوين المؤطرين المهنيين.
- تعميم شهادت التكوين حسب مستوياتها على مسالك التدريب.

3/ إحداث مسلك جديد لتثمين المهارات ومكاسب التجربة العملية،

من خلال :

- إرساء نظام الإشهاد واعتماد برامج للتكوين حسب الطلب.
- إرساء منظومة وطنية مستقلة للإشهاد بالكفاءات المهنية تستجيب للمواصفات العالمية.

4/ تحقيق نجاعة أرفع ومرونة أكبر للتكامل بين منظومة التعليم العام التقني

والتكنولوجي ومنظومة التكوين المهني، ابتداء من المرحلة الإعدادية :

من خلال :

- تفعيل مسلك السنة الثامنة تقني والسنة التاسعة تقني.
- تكريس التوازي والتكامل بين مسالك المنظومتين في مستوى التعليم الثانوي المؤدي إلى البكالوريا التقنية وبقية البكالوريات، وفي مستوى التكوين المهني المؤدي إلى شهادة الكفاءة المهنية، ثم إلى مؤهل التقني المهني.
- دعم مرحلة التكوين المؤدية إلى اكتساب مؤهل التقني السامي، وفي مرحلة لاحقة إلى إمكانية المواصلة في مسلك يؤدي إلى شهادة مهندس مهني.

5/ تطوير التكوين في القطاعات الجديدة الواعدة وتحديث مراكز التكوين والتدريب

من خلال :

- إحداث جيل جديد من مراكز التكوين والتدريب في القطاعات الواعدة.
- إنجاز برنامج وطني لتحديث مراكز التكوين والتدريب في القطاعين العام والخاص.

6/ دعم دور القطاع الخاص في مجال التكوين والتدريب :

ب :

- مزيد تفعيل آليات دعم تمويل التكوين مدى الحياة ليشمل كل أنماط التكوين والتدريب

وتطوير منظومة تشجيع الاستثمار الخاص في هذا المجال.

- توسيع دور المركز الوطني لتكوين المكونين وهندسة التكوين ليشمل بخدماته القطاع الخاص إضافة إلى القطاع العمومي.

7/ الربط بين التكوين والتكوين المستمر لتفعيل منظومة التكوين مدى الحياة.

8/ تطوير كفاءة المكونين في منظومة التكوين المهني ؛

من خلال :

- اعتماد المواصفات العالمية ومزيد التفتح على الخبرات المتوفرة في الخارج.
- إدماج التجربة العملية ضمن المؤهلات المطلوبة لدى المكون.

9/ الارتقاء بطاقة مراكز التكوين المهني المقيّسة من 100 ألف حاليا إلى 150 ألف في

غضون 2014.

10/ اعتماد آليات جديدة للشراكة بين منظومتي التكوين والإنتاج ؛

من خلال :

- وضع عقود برامج للشراكة بين منظومتي التدريب والتكوين والإنتاج وهيكلها المهنية وإنجاز مدونات مهن للقطاعات الاقتصادية.
- إحداث إطار خاص للمكونين الخبراء من مؤسسات الإنتاج وتعميم وحدات مساندة التكوين والتدريب داخل المنظمات المهنية.

تدعم :

11/ بإحداث منظومة للتوجيه والإعلام حول التكوين والتدريب لتطوير الطلب على التكوين.

12/ التكوين والتدريب في خدمة التنمية الجهوية :

- تقريب خدمات برمجة التكوين ومتابعته من الجهات وإقرار مخططات جهوية للغرض.